# مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية، ودور الوفد الجزائري في كسبه 1954-1962

د/ بوشنافي محمد*

لا أحد ينكر الدعم الذي تلقته الثورة الجزائرية من الدول الصديقة والشقيقة، والذي لولاه ما أمكن للجزائر أن تنال استقلالها، لقد أكد بيان أول نوفمبر على البعد الخارجي للثورة من خلال العمل على "تدويل القضية الجزائرية" و"تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الاسلامي". وبرز هذا الدعم للثورة بأشكال شتى، وبخاصة من قبل الجيران، أي المغرب وتونس وليبيا، التي شكلت لفترة من الزمن قواعد خلفية للثورة ورجالها، إلا أن ذلك لا ينسينا فضل الثورة الجزائرية في استقلال العديد من الدول، كتونس والمغرب في سنة 1956، لما قررت فرنسا أن تركز كل مجهودها العسكري والسياسي للقضاء على ما أسمته بالتمرد في الجزائر، إلى جانب أن الحركة الوطنية الجزائرية كانت السباقة إلى الدعوة لتوحيد كفاح شعوب شمال افريقيا، كما أكد عليه بيان أول نوفمبر "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا. وما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل".

إن ما يهمنا في موضوعنا هو علاقة المغرب الأقصى- أو مراكش- بالثورة الجزائرية، وما هي أشكال الدعم الذي تلقته الثورة من الأشقاء المغاربة ما بين سنتي 1954- 1962؟ وما هو دور رجال الثورة في كسب هذا التأييد والدعم؟

ما يجب الإشارة إليه أن تضامن الشعوب المغاربية في كفاحها ضد الاستعمار، ليس وليد الخمسينيات من القرن الماضي، بل إن جذوره تعود إلى العهود الأولى للاحتلال لما اتخذ رجال المقاومة الجزائرية من المغرب خلال القرن التاسع عشر ملجأ لهم، مثلما فعل الأمير عبد القادر وبعده الشيخ بوعمامة، وتواصل هذا التضامن بعد سقوط تونس والمغرب تحت طائلة الحماية الفرنسية، فتأسس نجم شمال إفريقيا بفرنسا في سنة 1926 من مناضلي البلدان الثلاثة.

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

تجلت فكرة التضامن النضالي المغاربي بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، لما قرر مناضلو الأحزاب الوطنية المغاربية تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في شهر فبراير **1947** للتعريف بقضايا المنطقة وما تعانيه من ظلم وتعسف في ظل السيطرة الاستعمارية، ونلمس هذا المسعى من خلال ما أكد عليه علال الفاسي بأن هذا المكتب أصبح "مطمح أنظار الذين يهتمون بالشؤون المغربية ويعملون لها، ومحج الوافدين من شمال إفريقيا خصوصا بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد" [1]. أما الإشراف على هذا المكتب فكان في وقت من الأوقات موكولا إلى كل من "علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال عن المغرب ومحمد خيضر عضو حزب الشعب عن الجزائر وصالح بن يوسف أمين عام الحزب الدستوري الجديد عن تونس"[2].

أصبح هذا المكتب ملتقى لمناضلي شمال إفريقيا من أجل إيجاد أحسن السبل لدفع مسيرة الكفاح في المنطقة، ويبرز ذلك من خلال اللقاءات التي كانت تتم في مقره، كاللقاء الذي جمع في سنة **1953** بين أحمد بن بلة وعلال الفاسي، وكان محوره الاستعداد لإعلان الكفاح المسلح في الجزائر والمغرب بدون تونس التي دخلت في مفاوضات مع فرنسا من أجل الاستقلال[3].

وإذا عدنا إلى موضوعنا فلا بد من التأكيد على أن الدعم المغربي للثورة الجزائرية مر بمرحلتين بارزتين:

**1- مرحلة ما قبل استقلال المغرب ما بين 1954 ومارس 1956.**

**2- المرحلة الثانية التي تبدأ مع استقلال المغرب في 2 مارس 1956، وخلالها يبرز دور الملك محمد الخامس في دعم القضية الجزائرية.**

فخلال المرحلة الأولى عمل زعماء المقاومة في البلدين على توحيد الكفاح ضد العدو المشترك، ولهذا الغرض عقد اجتماع في يوم **3** أبريل **1954** حضره زعماء الأحزاب المغاربية الثلاثة، عن الجزائر محمد خيضر وأحمد بيوض وعضوان آخران عن اللجنة المركزية، وتمخض عنه صدور بيان يتضمن عشرة مواد منها تأسيس هيئة أطلق عليها "لجنة تحرير المغرب العربي"[4]، وذلك رغم المحاولات اليائسة لفرنسا من أجل تشتيت صفوف هذه اللجنة حينما عرضت على كل من الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس الدخول في مفاوضات من أجل الاستقلال بهدف الانفراد بالجزائر.

ولعل أهم مشكل واجه مسيرة الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب خلال هذه المرحلة كان إيجاد مكان تنطلق منه العمليات المسلحة إلى جانب نقص السلاح. ففيما يخص المشكل الأول تم تجاوزه من خلال اتخاذ المنطقة المغربية الخاضعة للسيطرة الإسبانية (منطقة الريف)، وبخاصة مدينتي

الناظور وتطوان، كمركز لجيش تحرير المغرب العربي، فكانت عبارة عن قاعدة خلفية لهذا الجيش، ويرجع هذا السكوت الإسباني إلى طبيعة النظام السياسي الذي كان يحكم إسبانيا آنذاك، وهو نظام ديكتاتوري عارضته الدول الأوروبية الديمقراطية[5].

وللتنسيق بين المقاومتين وإيجاد السلاح كلفت قيادة جبهة التحرير الوطني محمد بوضياف للقيام بهذه المهمة، فكان بمثابة ضابط اتصال "يتنقل بين إسبانيا والمغرب والحدود الجزائرية لإدخال السلاح إلى الثوار"[6]، ولهذا الغرض زار رفقة الشهيد محمد العربي بن مهيدي مدينة تطوان، وهناك اتصلا برجال المقاومة المغربية، فشكل ذلك أول خطوة لتأسيس جيش تحرير المغرب العربي، حيث التقيا مع أحمد زياد أحد رجال المقاومة المغربية. وتلا ذلك لقاءات أخرى، مثل اللقاء الذي تم بعد اندلا ع ثورة أول نوفمبر ولقاء في شهر فبراير 1955 بمدينة الناظور درست خلاله قضية إنزال السلاح وكيفية إيصاله إلى رجال المقاومة في البلدين[7].

كما تم لقاء آخر موسع في القاهرة يوم 11 يناير 1955، وكانت الجزائر ممثلة بوفد ضم كلا من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي. وحسين آيت أحمد، أما المغرب فمثله علال الفاسي وابن عمه الكبير الفاسي، وتناقش الطرفان فيه حول توحيد العمل الجهادي وإستراتيجيته من خلال ضرورة اللجوء إلى حرب العصابات، كما طرحت مشكلة نقص السلاح التي أرقت المقاومة في البلدين، ولهذا عرضت مصر على الطرفين إمدادهما بالسلاح الذي تقرر أن يتم إنزاله في منطقة الخليفية قرب الناظور بمساعدة بعض الإسبان، كما تقرر أن يخصص القسم الأكبر من هذه الشحنة لجبهة وهران والقسم الباقي للمقاومة المغربية. وحملت الكمية على ظهر السفينة "دينا"، وتشكلت من أسلحة خفيفة وقنابل يدوية[8].

وهكذا كان للقيادة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر مساهمة في إمداد المقاومة الجزائرية والمغربية بما يلزم من سلاح تحت إشراف مستشار الرئيس المصري فتحي الديب، حيث تمت في هذه الإطار أربع عمليات وهي عملية الباخرة دينا، وباخرة الحظ السعيد، وباخرة انتصار.

وكان الاتفاق بين قادة الكفاح في البلدين على إعلان الجهاد في المغرب والغرب الجزائري (جبهة وهران) في وقت واحد، وحدد لهذا الغرض يوم الفاتح من أكتوبر 1955، وهذا ما تجسد في أرض الواقع حيث يذكر السيد أحمد بن بلة أنه التقى بالسلطان محمد الخامس في نفس اليوم الذي اندلع فيه الكفاح المشترك بين البلدين فكان "عملا مشتركا في كل من المغرب والجزائر حيث تحركت وهران والجزائر ضد المحتل في منتصف نهار 2 أكتوبر عام 1955، وكان هذا بداية ميلاد الكفاح الجزائري

المراكشي"[9]. إن انطلاق هذا العمل المشترك تم بعد وصول شحنة من الأسلحة على متن الباخرة "انتصار"، فكان لهذا الهجوم وقعه على الفرنسيين الذين تكبدوا خسائرا بشرية ومادية معتبرة كما نوضحه فيما يلي[10]:

| الخسائر من الجانب الفرنسي | خسائر قوات جيش التحرير |
|---|---|
| 240 قتيلا ما بين ضابط وجندي | 12 قتيلا من المجاهدين |
| 330 جريحا ما بين ضابط وجندي | 15 جريحا |
| 300 بندقية | // |
| 50 مدفع رشاش ثقيل | // |
| 20 مدفع رشاش خفيف | // |

مرحلة ما بعد الاستقلال: تشكل أهم مرحلة من مراحل الدعم المغربي للثورة الجزائرية، فكما سبق ذكره عرضت فرنسا على السلطان محمد الخامس فكرة التفاوض من أجل استقلال المغرب، فقبلها هذا الأخير وتم الاستقلال في يوم 2 مارس 1956، ولهذا تكثفت اتصالات قادة الثورة الجزائرية بالقيادة المغربية من أجل الحصول على الدعم بشتى أشكاله، يذكر المرحوم أحمد بن بلة أن السلطان محمد الخامس طلب لقاءه بمدريد لما كان يتفاوض مع الإسبان على استقلال منطقة الريف، وخلال هذا اللقاء تعهد السلطان بمواصلة دعم الثورة، "ونتعاهد معكم بأن نكون معكم في السراء والضراء، ثم سرد علي بعض النقاط والعروض من حيث إمكانية ما يوفرونه أو يعطونه لنا، وكان عندي قبل أن ألتقي به لائحة بحوالي عشرين نقطة، لكني بعدما استمعت إليه وجدته قد قدم لنا ضعف ما كنا نريده، واتفقنا في النهاية على أن يقبل الاستقلال وتصبح مراكش هي العمق الاستراتيجي لنا، وهكذا كان وفيا بكل الشروط التي اتفقنا عليها، وهذه كانت خطوة مهمة جدا، لأن الخطوة بكاملها كانت لصالحنا"[11].

وكان الملك محمد الخامس يؤكد دائما على ضرورة استقلال الجزائر، لأنه في نظره أن استقلال بلاده يبقى ناقصا مادامت الجزائر "قلب المغرب الكبير" تعاني ويلات الاستعمار، واعتبر أن القضية لا تخص الجزائريين فحسب بل تهم المغرب كذلك "لأنها أختنا وجارتنا ومصيرنا متعلق بمصيرها وكل ما يقع فيها يترك صدى عميقا في المغرب"، ولهذا واصل الملك لقاءاته مع قادة الثورة من أجل إيجاد أحسن السبل لدعم الثورة، كاللقاء الذي تم مع أحمد بن بلة في أبريل 1956، أين تحصل هذا الأخير على وعد من الملك بمواصلة دعم الثورة[12].

ومن اللقاءات التي تمت بين الملك ووفد جبهة التحرير الوطني ذلك الذي تم في شهر فبراير من سنة 1957 بمدريد، كان على رأس الوفد الجزائري أحمد توفيق المدني، وخلاله أكد الملك على دعمه اللامشروط للثورة الجزائرية مهما كانت الظروف والصعوبات "يقف وقفة المجاهد لا وقفة المؤيد، وأن سلاحنا يتجول في المغرب بكل حرية، وأن المعاملة بين الجزائريين وبين المغاربة تقع باستمرار على بساط المحبة والوئام، وأنه مستعد لإمدادنا، إذا لزم الأمر بشيء مما نكون في مسيس الحاجة إليه، وخرجنا من عنده فرحين من حضرة ولي حميم وأخ كريم"[13].

نشاط جبهة التحرير الوطني في المغرب ومظاهرها: كثف وفد الجبهة من نشاطاته التي شملت كل الميادين، سياسية وعسكرية واجتماعية، ويمكننا أن نحددها كالآتي:

– المجال السياسي والإداري:

1– تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في الرباط: منح المغرب حرية للوفد الجزائري لقيام بمختلف النشاطات، ولهذا عينت بعثة خارجية تمثل الجزائر في المغرب من خلال تأسيس مكتب لها في الرباط وتعيين محمد خير الدين لرئاسته، ويذكر هذا الأخير أنه وجد تسهيلات كبيرة فاكترى مقرا في مكان مناسب، ثم وجه طلبا إلى السلطات المغربية لتعيره أستاذا جزائريا يدعى عبد القادر بوسلهاب ليكون كاتبه، وهو أستاذ جزائري بإحدى المدارس المغربية، فقبل طلبه مع بقاء هذا الأستاذ يتقاضى أجره من الحكومة المغربية إلى غاية استقلال الجزائر. أما عن المهام التي ألقيت على عاتق هذا المكتب فيحددها كالآتي[14]:

– إحصاء الجزائريين العاملين والمقيمين في المغرب لحل مشاكلهم ورعايتهم.

– جمع التبرعات ثم إيصالها إلى قيادة الثورة.

– توفير مراكز لتدريب الجنود والمتطوعين.

– إنشاء مركز طبي للعلاج وتكليف أطباء جزائريين لتسييره ومعالجة الجرحى من الجنود أو المرضى منهم.

– ربط اتصالات سياسية مع لسلطات المغربية أو السفارات العربية والإسلامية الموجودة في المغرب.

– توفير جهاز لاسلكي لتلقي المعلومات وإرسالها.

– انشاء مخازن للعتاد والتموين.

2- التنظيم السياسي والإداري: تكفل بالنشاط السياسي في المغرب مكتب جبهة التحرير الوطني في الرباط الذي كان عبارة عن سفارة، كما ظهرت إلى جانبه المفوضية السياسية لجبهة التحرير الوطني التي كانت تشرف على الشؤون المدنية، وضمت في صفوفها أعضاء من قدماء جيش التحرير وبعض المثقفين، وتمثلت مهمتها في الاتصال بالجزائريين المقيمين في المغرب لحثهم على الانخراط في صفوف الثورة من خلال ما كانت تبثه من مناشير ودعايات عبر وسائل الإعلام المكتوبة كالمجاهد ونشرة أخبار الجزائر المجاهدة أو الوسائل المسموعة، كما كانت تشرف على تعليم المجاهدين الأميين ونقل أخبار جيش التحرير في داخل الوطن وانتصاراته[15].

3- القضاء أو المحاكم الثورية: أنشئت محاكم خاصة مهمتها معالجة قضايا الجنح والجرائم، فكانت الشكاوى توجه إلى القيادة التي ترسلها بدورها إلى ضباط بهدف دراستها ثم إرسالها إلى المحاكم لتنظر فيها اعتمادا على القانون الجنائي العسكري المشكل من أربعين مادة والمقسم إلى ثلاثة فصول[16]:

- الفصل الأول يخص الجنايات البسيطة.
- الفصل الثاني يخص الجنايات الخطيرة.
- الفصل الثالث يخص الجنايات الخطيرة جدا.

تتشكل هذه المحاكم من ضباط وجنود لم يتحصلوا على أي تكوين في مجال القضاء، وكثيرا ما يصدرون أحكامهم بناء على المعطيات والوقائع، أما عن تشكيلتها فكانت تضم: رئيسًا وثلاثة محلفين وكاتب ووكيل ومحامين[17].

- المجال العسكري:

1- التأطير والتجهيز العسكري: كان الحصول على الأسلحة بالنسبة لقادة الثورة يشكل الهاجس الأكبر، ولهذا سعوا إلى الاتصال بالعديد من الدول لتأمينه، وبخاصة من مصر، ولكن بعد استقلال المغرب تحسن الوضع بشكل كبير، فأصبح الممون الأساسي للثورة بالسلاح والعتاد إلى غاية سنة 1959، ولكن بعد هذا التاريخ لجأت السلطات المغربية إلى فرض نوع من الرقابة على شحن الأسلحة الواردة على موانئ المغرب بسبب الضغوط الداخلية من قبل بعض الأحزاب والشخصيات وحتى الخارجية[18].

وإلى جانب ما كان يرد إلى الثورة من أسلحة من الخارج، لجأت قيادة الثورة في المغرب إلى تصنيعها محليا في ورشات يشتغل بها عمال جزائريون ومغاربة تحت إشراف خبراء أجانب من عدة دول كألمانيا وانجلترا واليونان وهولندا، وكان منتوج هذه الورشات متنوعا كما يبينه الجدول التالي[19]:

| موقع الورشة | تاريخ انطلاق الإنتاج | نوع المنتوج |
|---|---|---|
| تطوان | 1958 | القنابل اليدوية |
| سوق الأربعاء | 1958 | القذائف |
| بوزنيقة | 1959 | صناعة القنابل والأسلحة البيضاء |
| تمارة | 1960 | الرشاشات الخفيفة |
| الصخيرات | 1960 | تركيب المدافع عيار 45 |
| المحمدية | 1960 | تركيب القنابل وصناعة الأسلحة البيضاء |

ملاحظة: لم تكن هذه الورشات تصنع الأسلحة وإنما تقوم بتركيبها فقط، كما أن معظمها كان متواجدا في شرق المغرب قرب الحدود الجزائرية.

وبهذه الأساليب أمكن تجاوز مشكلة نقص السلاح، كما أمكن إيصاله إلى الداخل وكانت أسلحة متنوعة، حتى أنها أصبحت تضم منذ 1961 شحنات من الأسلحة الثقيلة حسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي، والذي أضاف أن شحنة من الأسلحة تزن 2850 طن تم إنزالها من ثلاث بواخر أجنبية ووزعت على مختلف الفرق العسكرية[20].

ومما يؤكد وفرة السلاح، على الأقل في الخارج، أن طلبات قوات الداخل منه لم تجد رفضا ويذكر المجاهد محمود شايد أنه لما أراد مغادرة المغرب طلب كمية من الأسلحة والعتاد فكان له ما أراد حيث تحصل على "مدفعين رشاشين من نوع (م.ج 34 و42) و2000 خرطوشة وشحنة معتبرة من الألبسة العسكرية والأحذية، وآلتين راقنتين، وجهازي راديو وآلتي تصوير ومنظارين وسلاحين فرديين (بندقيتين من نوع إسباني)"، ثم يضيف أنه اشترى بمبلغ 500000 فرنك قديم "22000 خرطوشة صيد وعدد من علب البارود وكبسولات ورصاصات غليظة وكذلك بعض اللوازم"، واقتنى كل ذلك من محل لعجوز أوروبية كانت تريد تصفية نشاطها التجاري[21]. إن هذه الشهادة تبين لنا أن المغرب كان بحق مستودعا استراتيجيا يمد الثورة بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد.

وأمام تدفق هذه الكميات من الأسلحة اتهمت فرنسا صراحة كلا من المغرب وتونس بدعم "المتمردين"، حيث صرح الجنرال "سالان salan" في شهر جويلية 1957 خلال ندوة صحفية أن حوالي 1500 قطعة سلاح تهرب سرا إلى الجزائر كل شهر، وأن ثلاثة أرباعها تدخل عبر الحدود التونسية أما الربع المتبقي فعبر حدود المغرب، وأن ما تسترجعه السطات الفرنسية قبل وصوله إلى المجاهدين لا يشكل إلا الثلث من مجموع الكمية[22].

2- قيادة الأركان: ذكر السيد أحمد بن بلة أن عدد قوات جيش الحدود بالمغرب بلغ ثمانية آلاف مقاتل[23]، إن هذه القوات كانت تعتبر في بداية أمرها امتدادا للولاية الخامسة، غير أن الوضع تغير فيما بعد خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 لما تأسست قيادتي الأركان في أكتوبر من نفس العام، الأولى في المغرب والثانية في تونس. وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر يناير 1960 تأسست قيادة الأركان العامة التي تشرف على كل القوات، وعين على رأسها العقيد هواري بومدين، واتخذت من وجدة مقرا لها، وكان من المفترض أن تخوض حروبا نظامية تقليدية ضد العدو عوض حرب العصابات التي سلكتها لفترة من الزمن[24].

- المجال الاجتماعي:

1- التنظيم الاجتماعي: أولت قيادة الجبهة اعتناء خاصا للجزائريين في المغرب، سواء المقيمين منهم أو اللاجئين إليها بسبب ظروف الحرب، وللإشارة فإن معظمهم كانوا مقيمين في شرق المغرب، خاصة في وجدة ونواحيها. تجاوب هؤلاء مع نداءات الجبهة وأعلنوا دعمهم المادي والمعنوي لها، كما أن هذه الأخيرة عملت على تأطيرهم بإنشاء العديد من المنظمات والجمعيات التي تسهر على خدمتهم مثل فروع المنظمات الجماهرية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للنساء الجزائريات والكشافة الإسلامية الجزائرية وغيرها، كما عينت السيد يوبي محمد كمسؤول على الجالية الجزائرية في مدينة وجدة ونواحيها، ويساعده في مهمته أربعة من ممثلي اللاجئين لنقل انشغالات هؤلاء إلى ممثلي الجبهة، ومع تزايد عدد اللاجئين وللاهتمام بكل الجزائريين على مستوى كل القطر المغربي، توسع هذا التنظيم ليشمل كل البلاد، فتكونت في كل منطقة خلية تظم أربعة أشخاص هم على التوالي[25]:

- مسؤول الخلية.
- مسؤول الاحتياجات والمالية والسكن.
- مسؤول التموين.
- مسؤول الأمن.

كما كانت مكاتب الجبهة تقدم خدمات متنوعة للجزائريين المقيمين في المغرب وخاصة في مجال الإدارة، كمصالح الحالة المدنية التي تقدم الوثائق مثل بطاقات التعريف، وهذا حتى لا يضطر هؤلاء إلى التوجه نحو القنصليات الفرنسية، كما أباحت منذ يناير 1958 للجزائريين المقيمين بوجدة الحصول على وثائق الحالة المدنية من مصالح هذه البلدية. إن هذه الإجراءات مكنت الجبهة من إحصاء كل الجزائريين ومراقبتهم وإبعاد كل عنصر عميل بينهم[26].

2- معالجة قضية اللاجئين: واجهت الجبهة هذه القضية في المغرب وفي كثير من البلدان التي وجد بها جزائريون لاجئون، فكان يجب إيجاد حل لها وتوفير كل ما يحتاج إليه هؤلاء إلى غاية الحصول على الاستقلال وعودتهم إلى أرض الوطن. وتحدد بعض المصادر عدد الجزائريين الذين غادروا المناطق الحدودية لأسباب مختلفة خاصة بعد تطبيق فرنسا سياسة الأرض المحروقة والمناطق المحرمة، بـ 25000 شخص، منهم 15000 لجأوا إلى تونس و10000 نحو المغرب[27]، وحسب الإحصاء الذي أجرته ممثلية جبهة التحرير على مستوى وجدة في أواخر سنة 1957، كان عدد اللاجئين 49426 نسمة موزعين كالتالي[28]:

| المدينة | بوبكر | أحفير | وجدة | السعيدية | بركان | فقيق | بني مطهر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 17053 | 16400 | 6383 | 2652 | 2583 | 2277 | 2075 |

ويظهر أن العدد تضاعف بشكل كبير بعد ذلك رغم الاجراءات الفرنسية على الحدود كإقامة الأسلاك الشائكة وتشديد المراقبة، حيث أن عددهم وصل إلى 200 ألف لاجئ في أواخر سنة 1959 حسب إحصاء أجراه الهلال الأحمر الجزائري[29].

لا بد من التأكيد أن جبهة التحرير الوطني بذلت جهودا جبارة لمعالجة مشكلة اللاجئين، بخاصة بعد إعلان المغرب عدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة منهم بسبب ظروف الحرب، فقرر تدويل القضية من خلال توجيه نداء إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم يد العون لهذه الأعداد من اللاجئين، ونفس العمل قامت به الجبهة لما وجهت نفس الطلب إلى الدول العربية عن طريق الجامعة العربية، فكانت الاستجابة واسعة لهذا النداء، كما قامت في نفس الوقت بتأسيس خلية على مستوى مدينة وجدة وضواحيها تسهر على توفير أسباب الراحة للاجئين تتشكل من ثلاثة شعب[30]:

- الشعبة الاجتماعية.
- شعبة الشباب والتربية والإعلام.
- شعبة التعويضات والتموين.

3- مراكز الإيواء والاستراحة: أسست قيادة جبهة التحرير بالرباط المنظمة العسكرية للمغرب الغربي يشرف عليها ضابط يدعى موسى بن أحمد، وهو من المنطقة الثالثة للولاية الخامسة، اتخذت هذه المنظمة طابعا اجتماعيا، فقامت باستئجار عدة منازل اتخذها كمراكز لاستقبال الجنود الكبار في السن، أو أولئك الذين يكونون في عطلة أو المكلفين بمهام رسمية الذين يمرون على هذه المراكز أثناء توجههم إلى مبتغاهم[31].

كما استحدثت الجبهة مراكزا لاستقبال وإيواء الجنود المتواجدين قرب الحدود على طول المحور الذي يضم مدن وجدة وأحفير وبني أدرار والسعيدية، وهناك يجد الجنود كل أسباب الراحة حتى يستعيدوا نشاطهم وحيويتهم قبل العودة إلى ميادين الجهاد، وإلى جانب ذلك كانت تستقبل الجرحى والمصابين، ومن نماذج لهذه المراكز هناك[32]:

- مركز المسياح قرب سيدي جابر.
- مركز تويسني الذي تعود ملكيته لأحد المغاربة وضعه تحت تصرف الثورة الجزائرية.
- مركز دار الحاج محمد ولد الحاج، وهو ملك لرجل مغربي.
- مركز دار أحمد الصوفي، وهو ملك لرجل مغربي.

وعموما فإن هذه الديار كانت بحق مراكز للراحة، حيث توفرت على كل ما يحتاج إليه الوافدون إليها، وقد زار المدني أحمد توفيق دار النقاهة بطنجة التي خصصت لراحة الجنود المرضى أو الذين أصابهم التعب والإرهاق، ويذكر أنها كانت محاطة بالأشجار على مساحة 17 هكتارا[33].

4- المجال الصحي: أولته قيادة الثورة أهمية كبيرة ووفرت له كل الإمكانيات الشرية والمادية، غير أنه في بداية الأمر، وبخاصة قبل استقلال المغرب، كانت القيادة الثورية تلجأ إلى العمل السري في هذا المجال خوفا من افتضاح أمرها، فكان الجنود المصابون أو المرضى يعالجون في منازل الجزائريين والمغاربة أين يقضون كذلك فترة النقاهة، أما علاجهم فكان يتم من قبل أطباء جزائريين يملكون عيادات خاصة أو يشتغلون بالمستشفيات المغربية، وأمام قلة إمكانات الثورة في هذه المجال اضطر كثير من الأطباء والمرضين إلى الالتحاق بالجبال[34].

وبعد استقلال المغرب وتزايد إمكانيات الثورة، لجأت القيادة إلى إقامة بعض الهياكل الاستشفائية، وقد انطلق هذا التنظيم الصحي بعدد قليل من المختصين في مجال الصحة شمل طبيبين وصيدليين وجراح أسنان وبعض الأطباء الخواص، ومن نماذج هذه الهياكل التي كانت تقدم خدمات صحية هناك[35]:

– قاعدة العربي بن مهيدي أو القاعدة 15 في نواحي وجدة، يعمل بها مابين 600 و1200شخص وهي عبارة عن مركز عبور، بها عدة مصالح، قصفتها الطائرات الفرنسية في إحدى المرات.

– مستشفى موريس لوستو Maurice Lousteau بوجدة.

– مركز تدريب العرائش.

– المركز الاستشفائي الموجود داخل مزرعة ملك لجزائري ببركان.

– مركز استشفائي داخل مزرعة ملك لجبهة التحرير بالخميسات.

– مركز استشفائي بالدار البيضاء.

– مركز أحفير للنقاهة وتكوين الممرضات.

– مركز النقاهة بطنجة.

تداول على العمل في هذه المراكز عدد من الأطباء الذين اتخذوا صفة عسكرية، ومن أوائل هؤلاء هناك الدكتور علواش أحمد وبركات بقاعدة بن مهيدي، وفي نفس الوقت كانوا يشتغلون بعيادة الدكتور حاج عبد السلام هدام بوجدة الذي كان يمارس مهنته بنفس القاعدة، كما يرد اسم الدكتور أمير الذي كانت له مساهمة في تأسيس مدرسة شبه طبية في العرائش، كما عين طبيبا في الإدارة العامة للتدريب في غرب المغرب. وبعد ذلك دعمت قاعدة بن مهيدي بعدد من الأطباء مثل الدكتور بلهوان وعمر بوجلاب ومحمد فغول وعبد القادر بوخروفة، هذا إضافة إلى الأطباء الذين كانوا يتناوبون على العمل في عياداتهم الخاصة وفي مراكز الحدود أو التدريب[36].

وكان المرضى يوجهون إلى هذه المراكز إذا لم تكن حالتهم حرجة، فإذا كانت كذلك فإنهم يوجهون إلى المستشفيات المغربية، أما إذا زادت الخطورة فيبعثون إلى الخارج. وكانت هذه المراكز تتلقى إعانات من المنظمات الانسانية كالهلال الأحمر الجزائري والمغربي أو بعض المنظمات الدولية[37].

– المجال الثقافي:

**1– محو الأمية**: سعت قيادة الثورة إلى نشر ولو قدر قليل من التعليم في صفوف الجنود، ولهذا الغرض كلف الضابط حمود شايد بهذه المهمة من قبل قيادة الأركان في أوت 1960، فكان انطلاق التجربة من قاعدة بن مهيدي، ولكن هذه التجربة واجهتها في بداية الأمر صعوبات منها[38]:

– عدم استقرار الجنود في القاعدة لمدة طويلة من الزمن.

– الصعوبات البيداغوجية والتنظيمية.

– عدم تحمس الجنود للفكرة.

لمواجهة هذه الصعوبات اعتمدت القيادة على جزائريين من ميدان التعليم، ومنهم مفتش التعليم الابتدائي دالي يوسف ومعه عدد من المعلمين بوجدة، وبفضلهم تم وضع برنامج دراسي ووزع الجنود على حسب مستواهم الدراسي، وحتى الجنود الذين رفضوا الفكرة في البداية استحسنوها فيما بعد وأصبحوا يواظبون على الحضور، وهذا ما شجع على توسيع التجربة إلى مراكز التدريب والاستقبال ووحدات الحدود، وكانت الدروس تلقن باللغة العربية والفرنسية(39).

2- الاعتناء بالطلبة الجزائريين: احتضنت الجامعات المغربية ومعاهدها عددا هاما من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يتابعون دراستهم في شتى التخصصات، فكان على قيادة الثورة أن توفر لهم كل الإمكانيات لمواصلة دراستهم لأنهم سيحملون على عاتقهم مسؤولية بناء الجزائر بعد الاستقلال، فتم تنظيمهم في إطار الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، كما خصصت لهم منح دراسية معتبرة، فمثلا خصصت وزارة المالية للحكومة المؤقتة في شهر أبريل 1958 مبلغا قدره 458000 فرنك فرنسي للطلبة الجزائريين في المغرب وزعت على الشكل التالي(40):

- 30000 فرنك لمكتب اتحاد الطلبة الجزائريين.
- 26000 فرنك وزعت على 26 طالبا (1000 فرنك لكل واحد) يدرسون بمدرسة الاتحاد المغربي للعمل.
- 3000 فرنك توزع على 134 طالبا المتبقين بجامعة القرويين.

3- الإعلام: أنشأت قيادة الثورة في بداية الأمر إذاعة متنقلة حيث بدأت في البث يوم 16 ديسمبر 1956، ولكن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة انطلق البث من جديد من خلال إذاعة مستقرة انطلاقا من الناظور يوم 12 جويلية 1959، وكان شعارها "صوت الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر"، وقد أشرف على تدشينها كل من محمد يزيد وسعد دحلب إلى جانب بوعلام بسايح والرائد عمار ثليجي. ثم أتبعت بمحطة أخرى تبث من طنجة في يوم 15 أكتوبر 1961 دشنها كذلك محمد يزيد(41).

معوقات هذا الدعم: لا بد من الإشارة إلى أن هذا الدعم المغربي للثورة الجزائرية ونشاط الجزائريين في هذا البلد واجهته صعوبات عديدة، أثرت على إمداد الداخل بما يحتاجه لمواصلة الكفاح، ومن هذه المشاكل وجود أطراف مغربية كانت تضغط على الملك محمد الخامس لإيقاف هذا الدعم، وفي هذا الإطار يذكر توفيق المدني أنه ترأس وفدا يضم خير الدين وبوصوف، والتقى جميعهم بوفد مغربي يمثله المهدي بن بركة زعيم حزب الاستقلال وبعض الشخصيات كالفقيه غازي والمقاوم عمر بن

عبد الجليل وآخرون، وكان هدف اللقاء نفي تهمة ميل قيادة الجبهة إلى الشيوعية، وقد استطاع الوفد الجزائري أن يقنع نظيره المغربي بإسلامية الثورة وبُعدها المغاربي[42]. كما أن السلطات المغربية حاولت في وقت من الأوقات أن تحد من نشاط الجبهة داخل الأراضي المغربية، كنوع من فرض سيادتها على أراضيها وخضوعا للضغوط الخارجية، وبخاصة الفرنسية منها، وازداد التخوف المغربي من رد فعل فرنسي عنيف لما قصفت طائرات فرنسية قرية سيدي يوسف التونسية.

وخلاصة القول، أنه كان للدول الشقيقة والصديقة دور هام في دعم القضية الجزائرية بشتى الوسائل، ويبرز هذا الدعم جليا عند الحديث عن المغرب، فلقد كان هذا البلد وبخاصة في عهد ملكه محمد الخامس من أبرز من ساعد الثورة، فشكل قاعدة خلفية تنطلق منها عمليات جيش التحرير الوطني، كما كان ملجأ للفارين من بطش المستعمر ومدافعا عن حقوق الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية. إن كل هذه الأحداث تشكل في يومنا هذا دافعا إيجابيا لبناء وحدة مغاربية في عالم تسوده التكتلات ولا مكان فيه للانعزال.

الهوامش:

1- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص .380

2- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص .22

3- أمطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830- 1962 (مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 2008، ص .326

4- لمزيد من التوضيح أنظر: الديب فتحي، المصدر السابق، ص ص 24-25.

5- زكي المبارك، "المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة"، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص حول الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية، 2005، ص 23.

6- الديب فتحي، المصدر السابق، ص 38.

7- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص 326.

8- الديب فتحي، المصدر السابق، ص73.9- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 111.

9- منصور أحمد- الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م، ص111.

10- الديب فتحي، المصدر السابق، ص.122

11- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 111-112.

12- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .339

13- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مع ركب الثورة)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص .280

14- خير الدين محمد، مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 180.

15- Guentari, Mohamed. Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962, tome2, O.P.U, Alger, 2000, p. 693.

16- شايد حمود، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة (ترجمة كابوية عبد الرحمان وسالم محمد)، منشورات دحلب، 2010، ص ص 303-304.

17- نفس المصدر والصفحة.

18- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص 363.

19-Guentari, Mohamed. Op.Cit, p.635.

20-Teguia, Mohamed. L'Algérie en guerre, O.P.U, Alger, 1988, p. 320.

21- شايد حمود، المصدر السابق، ص .176

22- Teguia, Mohamed. Op.Cit, p. 322.

23- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 111.

24- أنظر: شايد حمود، المصدر السابق، ص 283. وكذلك:

Teguia, Mohamed. Op.Cit, p. 325.

25-Guentari, Mohamed. Op.Cit, t2,p. 684.

26- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص ص 373-.374

27-Teguia, Mohamed. Op.Cit, p.262.

28- المجاهد، عدد 14، ديسمبر 1957، نقلا عن أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .376

29- المجاهد، عدد 55، 16 نوفمبر 1959، نقلا عن أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .379

30- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص ص 373-.374

31- شايد حمود، المصدر السابق، ص 291.

32-Guentari, Mohamed. Op.Cit, p.644.

33- - المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 417.

34- شايد حمود، المصدر السابق، ص 297.

35-.Guentari, Mohamed. Op.Cit, t1, p.644

أنظر كذلك:

- شايد حمود، المصدر السابق، ص 297.

36- شايد حمود، المصدر السابق، ص 298.

37-Guentari, Mohamed. Op.Cit, t1, p. 328.

38- شايد حمود، المصدر السابق، ص 298.

39- نفسه، ص ص 298- 300..

40- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 417-.418

41- زكي مبارك، المرجع السابق، ص .21

42- المدني، المصدر السابق، ص ص 281-283.